مقدمة :

لقد أصبح من الواقع المسلم به أن أي حكومة على وجه الأرض تستمد سلطتها في الحكم من الإرادة الشعبية سواء في الدول الديمقراطية أو غير الديمقراطية ، ففي الدول الديمقراطية يتم التداول على السلطة عبر انتخابات دورية تعددية تتنافس فيها الأحزاب السياسية بطريقة سلمية وفق نظام انتخابي .

لان الانتخابات آلية أساسية للتحول الديمقراطي، كما تعتبر من المدخلات الأساسية والمهمة في عملية الإصلاح والتغيير لتحقيق تحول سياسي بمنهج سلمي وحضاري وديمقراطي في صورة نقل رغبات وانشغالات المواطنين إلى الحكام لتحويلها إلى قرارات سياسية تخدم مصالحهم ، وأهمية الانتخابات تكمن في كونها تعبر عن المصداقية والفعالية بوصفها أداة قانونية أيضا تحسم الصراعات وترسي المنافسة الشريفة لتولية المهام السياسية التنفيذية والتمثيلية في الدولة ، وكضمانة لتقاسم السلطة بين الجماعات المختلفة وفقا لأوزانها النسبية .

كما تعتبر الانتخابات مؤشرا جيدا على مدى التطور الديمقراطي، والوسيلة الوحيدة الكفيلة ليس فقط بدفع هذا التطور فحسب وإنما بصيانته وتأمينه أيضا وهو ما لا تتيحه ولا تستطيعه وسائل وقنوات المشاركة السياسية الأخرى.

إلا أن جوهر الديمقراطية فيما يخص الانتخابات لا زال يعمل على تفادي الكثير من الشوائب ويسعى للوصول إلى تحقيق ما تطمح إليه الشعوب في إجراء انتخابات نزيهة وتمثيلية سياسية حقيقية تؤدي إلى تداول حقيقي وسلمي للسلطة وترفع من حجم المشاركة السياسية نظرا لأهميتها في الانتخابات لكونها تشكل المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي، لذا تعد العملية الانتخابية أهم أنماط المشاركة السياسية لارتباطها بالمؤسسة السياسية. فمعدلات المشاركة في الانتخابات لاسيما الانتخابات البرلمانية تشكل آلية مهمة للمشاركة السياسية من خلال التصويت والترشح، إذ تقدم مؤشرا مهما لحالة الديمقراطية في المجتمع، ومن خلال المشاركة السياسية يقوم المواطن بشكل فردي أو جماعي بدور في مجال تشكيل أجهزة الحكم وصناعة السياسات العامة في البلاد، ومن ثم التأثير في صياغة القرار السياسي لهذا ترتبط عملية إصلاح النظام الانتخابي ارتباطا وثيقا بالمشاركة السياسية، فكلما اتسعت مساحة المشاركة في الانتخابات وزادت رقعة هيئة

الناخبين، كلما كان التمثيل النيابي أكثر عدلا وتعبيرا عن رغبة الجماهير[1]، أما في حالة تضييق مساحة الناخبين ومنع أطراف معينة من ممارسة حقوقها السياسية فإن ذلك ينتج تمثيلا غير عادلا وتكون جهود الإصلاح مفرغة من مضمونها.

زيادة على ذلك ترتبط الانتخابات وعملية الإصلاح الانتخابي بالحكم الراشد ومحاربة الفساد الانتخابي، فباعتبار الانتخابات تشكل آلية للمساءلة والمراقبة والشفافية، فهي بذلك إحدى أهم صفات إدارة الحكم الراشد، طالما تمت هذه الانتخابات بانتظام وبصفة دورية، تسمح للمواطنين باختيار ممثليهم وبعدم إبقائهم في السلطة عند انتهاء ولايتهم ومحاسبتهم وتقييم عهدتهم .

بالمقابل قد يكون النظام الانتخابي عاملا من العوامل التي تؤدي إلى تفكك البني الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خاصة إذا لم تكن أحكامه تتماشي ومبادئ الديمقراطية المتمثلة في الحرية، العدالة والمساواة، فإذا صيغ بطريقة يحرم فيها البعض من حقوقهم السياسية، أو إذا كانت أحكامه تميل إلى ترجيح طرف سياسي على حساب أطراف أخرى، فإننا سنكون أمام ديمقراطية الواجهة والتي عادة ما تؤدي إلى نتائج عكسية.

ركز معظم المهتمين بدراسة النظم الانتخابية على أهمية إصلاحها على اعتبار أنها تلعب دورا رئيسيا في التأثير على تشكيلة وتركيبة المؤسسات السياسية من جهة ، والعلاقة بين المؤسسات السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات وتحديد شكل الحكم من جهة أخرى، بل بمثابة معيار تحديد شكل النظام السياسي برمته، إضافة إلى كون عملية إصلاح النظام الانتخابي من شأنه التأثير المباشر على تقويم النظام الحزبي في الدولة، لما للأنظمة الانتخابية من تأثير على الخارطة الحزبية، ومن ثمة يكون قادر على تشكيل برلمان قوي بتركيبته العضوية المتنوعة ، نتيجة المنافسة التعددية بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، تكون هذه الأخيرة قادرة على أداء المهام التشريعية، وممارسة الرقابة السياسية والمالية

[1] -Maurice Duverger, Le Système Politiques Français, Edition Entièrement Refondue, 1996, p.568

بطريقة أكثر فعالية ، وبالتالي تعتبر الانتخابات وسيلة أساسية لضمان وضع السياسات العامة من خلال تقاسم السلطة ومنع الاحتكار وفرض التداول بطرق سلمية وبالتالي إحداث التغيير في النخبة الحاكمة، بكل هذه الأهمية التي يتميز بها النظام الانتخابي، فهو يعتبر بمثابة المفتاح الحقيقي لتحقيق الإصلاحات الكبرى والإستراتجية للدولة ابتداء من الإصلاح المؤسساتي، وهو قمة الضمانات الديمقراطية، بل هو جوهر الإصلاح وصولا الى دولة نموذجية أساسها الثقة بن الحكم والمحكوم .

لقد أثرت مختلف القوانين الوطنية والدولية في موضوع الانتخابات والنظم الانتخابية الى حد كبير بتناوله أدق التفاصيل ومع ذلك مازالت الأنظار تتجه عقب كل انتخابات – في الدول النامية خاصة دولنا العربية وعموما اغلب دول العالم الثالث - الى ما تعلنه قوى المعارضة بعد كل استحقاق باتهامات متعددة (التزوير ، النتائج المعدة مسبقا ، شراء الأصوات ، تهديد الناخبين ،عدم حياد الإدارة ، تحيز اللجنة الانتخابية ...) للأنظمة السياسية المشرفة على العمليات الانتخابية ، مما أدى الى تعالي أصوات تنادي بإصلاحات جذرية للنظم الانتخابية ليس في النصوص ولكن مابين السطور بمعنى آخر إصلاحات تمس جوهر النظم الانتخابية من الجانب السياسي ، فظهرت العديد من المنظمات القطرية والدولية المتخصصة التي تهتم بموضوع الشفافية والنزاهة الانتخابية ومكافحة الفساد الذي من ضمن صوره الفساد السياسي الذي تتجلى مظاهره بوضوح من خلال عدم نزاهة الانتخابات البرلمانية وغيرها .

بالمقابل عرفت المنطقة العربية خاصة العديد من مظاهر الامتعاظ وعدم قبول مثل هاته الممارسات الغير ديمقراطية بما عرف بالثورات العربية لاسيما بعد 2010 ، من ذلك ما حدث في تونس الثورة التي عرفت باسم ثورة الياسمين وكان من نتائجها التغيير الديمقراطي الذي تمر به حاليا وتجلى خاصة من خلال بروز نظام سياسي جديد على اثر انتخابات المجلس التأسيسي وبعده انتخابات تشريعية في 2014 تحت اشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

للوقوف على ابرز ما عرفته هاته الانتخابات ومدى فعالية الشفافية والنزاهة في المساهمة في إنجاح عملية التغيير الديمقراطي في ارساء نظام سياسي ديمقراطي شفاف ومتزن.

أدبيات الدراسة :

الأبحاث التي تناولت موضوع النظام الانتخابي التونسي بعد 2011 الملاحظ عنها أنها نادرة خاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع الشفافية والنزاهة ورغم ذلك حاولنا الاستفادة من البحوث التي أشارت لبعض من جوانب الموضوع من ذلك :

كتاب النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها و آلياتها في الأقطار العربية الذي تضمن بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية 2009 ، و قسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام ، تناول القسم الأول المؤثرات التي أدت إلى عدم تحقيق النزاهة في الانتخابات البرلمانية في الأقطار العربية ، أما القسم الثاني فتضمن واقع الانتخابات البرلمانية في الأقطار العربية أما القسم الثالث فشمل توصيات الندوة من ناحية الإطار العام للعملية الانتخابية وكذالك في آليات النزاهة و الحرية و الفعالية للعملية الانتخابية.

التحولات السياسية الراهنة وأثرها على ارساء مبدأ الديمقراطية تونس مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص نظم سياسية مقارنة وحوكمة من إعداد الطالب لعياضي يوسف تحت إشراف الاستاذة بدري ابتسام جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية السنة الجامعية 2014– 2015

تناولت الدراسة اشكالية مامدى مساهمة التحولات السياسية في ارساء معالم الديمقراطية في تونس ، انطلقت من فرضية بأن لا مناص لبناء المؤسسات مرهون بارساء التحول السياسي وكلما كان الحراك الشعبي مدعوم بمؤسسات المجتمع المدني الفعالة كلما ساهم في ارساء الديمقراطية وخلصت الدراسة الى ان ارادة الشعوب قادرة على احداث التغيير في العديد من المجالات السياسية والاعلامية والاقتصادية والمؤسساتية وغيرها .

الانتخابات التونسية لسنة 2014 والاستقطاب المجتمعي من إعداد الأستاذ عادل اللطيفي مؤرخ وصحفي تونسي تم نشرها في ديسمبر 2014 في سلسة الأوراق الصادرة عن" مبادرة الإصلاح العربي "التي تأسست سنة 2005 كشبكة مستقلة من مراكز ومعاهد بحثية عربية وأوروبية وأمريكية ، تناولت الورقة بعد المقدمة تحليله لدلالات الأرقام لتقييم العملية الانتخابية مقارنة بانتخابات المجلس التأسيسي 2011 ثم تطرقت لمغزى التحولات السياسية أين يبرز الاستقطاب الثنائي

بين حزبي نداء تونس وحركة النهضة ودور النظام الانتخابي في ذلك لتخلص الورقة الى كون العملية الانتخابية ليست عقابا لحركة النهضة بل لصالح واقع أكثر عقلانية منه في ظل الوضع السياسي المتأثر بالتجاذبات الدولية .

أهمية الدراســـة :

يكتسي موضوع معيار الشفافية في النظم الانتخابية أهمية بالغة انطلاقا من كون أن العلاقة بينهما يغلب عنها الجانب السياسي وهو صلب اختصاصنا وأكدت هذا الوصف النوعي الأوضاع الراهنة على صعيد المنطقة العربية خصوصا ودول العالم الثالث عموما بالرغم مما عرفته النظم الانتخابية من تشريعات وقوانين محلية ودولية ـ كما قلت في المقدمة ـ حتى وصل الموضوع الى حد كبير من الإثراء والدقة ، لكنه لا يزال على مستوى الممارسة تشوبه العديد من الاختلالات تجلت في صور العزوف الانتخابي ، ظاهرة التزوير ، الفساد السياسي مما حدا ببعض الدول الى هشاشة نظامها السياسي وصنفت على أساس دول هشة .

وبالتالي فإن أهمية الدراسة لهذا الموضوع تتأتى من العناصر التالية :

- الأهمية العملية : وتتمثل في جدية الموضوع لا سيما مع موجة الانتقال الديمقراطي التي مست العديد من الدول وما عرفته بعض الدول العربية بما سمي بثورات الربيع العربي إعلاميا ً .
- الأهمية العلمية : حداثة الدراسات والبحوث التي تناولت الموضوع فهو حاليا موضوع الساعة حيث يشهد إثراءا ودراسات معمقة على مستوى جميع الأصعدة الرسمية والاكادمية لما له من بعد استراتيجي وامني واقتصادي على المستوى القطري والإقليمي والدولي .

وعليه دراستنا هاته مساهمة متواضعة في جزئية من موضوع واسع يشغل بال الأساتذة الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي والأمني عموما .

أسباب اختيار الموضوع :

إن الوضع الراهن للمجتمع الدولي يبعث على القلق تحت مبرر إرساء الديمقراطية والعيش في أمن وسلام وانطلاقا من الرغبة في تناول هذا الموضوع عما سواه هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية توجت الاهتمامات بحكم الميل نحو موضوعات معينة وأخرى موضوعية ترتبط بمواصفات الدراسة من حيث القيمة العلمية وحداثة الموضوع ومدى صلاحية البحث فيه .

لذا يمكن تلخيص أهم مبررات تناول الموضوع في :

أ – **مبررات ذاتية** : في أي بحث علمي يجب أن تكون هناك رغبة تدفع الباحث في اختيار موضوعه وهذا ما جعلني ابحث فيه رغبة مني في توسيع معارفي حول موضوع الحكم الراشد ومدى تجسيد معاييره في النظم الانتخابية .

ب – **مبررات موضوعية** : في ظل تجسيد مفاهيم وآليات الحوكمة على مختلف المتغيرات والفواعل المجتمعية من ذلك النظم الانتخابية ومع حالة التحول والتغيير التي تشهدها دولة تونس سعينا ان نتناول من خلال هذا البحث اهمية ومدى فعالية معيار الشفافية في انجاح العملية الانتخابية المُؤَسِسَة لنظام سياسي جديد .

الإشكالية :

إلى أي مدى يمكن القول بأن إرساء مبدأ الشفافية كإحدى معايير الحكم الراشد في النظم الانتخابية يؤدي الى تحقيق المصداقية اللازمة للانتخابات؟ ومن ثم التنمية والاستقرار السياسي ؟ وهل يتوافق هذا الطرح مع تجربة الانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2014 ؟

الأسئلة الفرعية :

1. ما لمقصود بالحكم الراشد ؟ وما هي أهم معايير تحقيقه ؟
2. فيما يتمثل تجسيد معيار الشفافية في فعالية النظم الانتخابية ؟
3. ما مدى تجسيد الشفافية في الانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2014 ؟

للإجابة عن هاته الإشكالية نضع الفرضية التالية

الفرضية :

لقد كان لمعايير الحكم الراشد مساهمة فعالة في إعطاء فعالية وحيوية للنظم الانتخابية التي شهدت انتكاسات على مستوى الممارسة ،وكلما تجسد معيار الشفافية فعليا في النظام الانتخابي من خلال الممارسة الفعلية كلما حققت الانتخابات مصداقية واستقرار سياسي وتنمية اقتصادية .

الفرضيات الفرعية :

1. لقد أخذ مفهوم الحكم الراشد أبعاد متعددة ومعايير تتناسب مع مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...،باعتباره مشروع مجتمع تساهم فيه مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية .
2. يعتبر معيار الشفافية من أهم معايير الحكم الراشد الذي يكتسي فعالية بالغة في النظم الانتخابية.
3. لقد وفقت مختلف الأطر القانونية والتنظيمية الجديدة في النظام التونسي في تجسيد معيار الشفافية لانجاح وتحقيق مبتغى النظام الانتخابي الجديد بعد 2011 خاصة من خلال إجراء انتخابات التشريعية لسنة 2014

حدود الدراسة الزمانية والمكانية :

الإطار المكاني : خصصنا هاته الدراسة عن دولة تونس لكونها شهدت عملية تغيير بعد

2011 كان للنظام الانتخابي دورا بارزا في إعادة تشكيل النظام السياسي لا سيما ما شهد هذا النظام الانتخابي من نقاشات ومساهمات من القانونيين والسياسيين والهيئات الانتخابية والديمقراطية من مختلف التوجهات التي توجت باعتماد إطار انتخابي معين .

المجال الزماني : تطرقنا في هاته الدراسة لفترة الانتخابات التشريعية 2014 والفترة التي سبقتها التي تم فيها تقنين جل التشريعات لانجازها خاصة بعد انتخاب المجلس التأسيسي ودسترة قيام هيئة مستقلة انتخابية أي بعد 2011

المناهج المعتمدة في الدراسة :

انطلاقا من كون هذا العمل يمثل موضوع بحث علمي ، و الهدف من البحث العلمي يتمثل في استخلاص فكرة علمية صادقة ملمة بجوهر الموضوع [1]عن طريق كشف الحقائق وإثراء المعلومات وإضافة الجديد واستبيان صحة أو خطأ النظريات الموجودة وتطوير الواقع بناءا على الحقائق المحصلة عليها .

1- المنهج التاريخي : يستخدم المنهج التاريخي في البحث على أساس دراسة أحداث الماضي وتفسيرها وتحليلها بهدف التوصل إلى قوانين عامة تساعدنا على تحليل أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ويحاول أن يربطها في سياق زمني من أجل تقديم سيرورة مستمرة من الماضي الى الحاضر والمستقبل[2] ، لذا في دراستنا للنظام الانتخابي التونسي بعد التحولات التي شهدتها بعد 2011 كان من الضروري الرجوع الى حالة النظام في العهد السابق .

2- المنهج الوصفي التحليلي : يتم استخدامه عندما نكون على علم بأبعاد وجوانب الظاهرة المراد دراستها لتوفر المعرفة بها من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سبق أن أجريت عن هذه الظاهرة وعليه فالفائدة المرجوة من هذا

[1] د.المكي دراجي ، محاضرات مقياس تقنيات البحث في العلوم السياسية **سنة أولى ماستر** تخصص :الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد ،جامعة الشهيد حمة الاخضر الوادي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2014-2015

[2] د.عمار بوحوش ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ، ص 103.

المنهج هي التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة موضوع البحث وتحقيق فهم أفضل لها أو في وضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها[1]

3- المنهج الإحصائي : وهو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة والتي تزيد من دقة درجة التنبؤ للظاهرة المدروسة ولقد استفدنا كثيرا من هذا المنهج للتدليل به عن مدى تجسيد ملامح الشفافية في صلب العملية الانتخابية .

4 – الاقتراب القانوني المؤسسي :

يعتمد عل الاستنباط مع الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة من حيث[2] :

1 – الهدف من تكوينها وغرض وجودها ومقصد ها وفعاليتها ومد شرعيتها

2- مراحل تطورها وماهية التأثيرات في شكل المؤسسة وأدائها

3- كيفيات تجنيد الأعضاء في المؤسسة مع ملاحظة أن هاته العملية تختلف من مرحلة الى أخرى

4 – الوسائل الممكن استعمالها من طرف المؤسسة للقيام بمهامها والمحافظة عل بقائها

5 – هياكل المؤسسة وأبنيتها و اختصاصاتها

6 – علاقة المؤسسة مع مختلف الهيئات الرسمية وغير الرسمية

7 – التنظيم الداخلي المؤسسة وتوزيع الأدوار فيها .

إن توظيفنا لهذا الاقتراب ضروري في هذا البحث حتى نتمكن من البرهان والتدليل على صحة تحقق الشفافية في الانتخابات التشريعية التونسية 2014 انطلاقا من القوانين والمراسيم المُؤسِّسَة للعملية والشروط والظروف الواجب توفرها لإنجاحها وردود فعل الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية على كامل مراحل العملية .

---

[1] د.عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 137.

[2] د.محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ،المناهج ، الاقترابات، والأدوات ،الجزائر،1997 ، *كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية* ، ص 117

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول :

فصل تمهيدي تضمن ماهية الحكم الراشد والتطرق لمختلف تعاريفه ومعاييره وابعاده والاجهزة الرسمية وغير الرسمية المنوطه بتجسيده .

الفصل الأول : تناولنا فيه علاقة الشفافية بفعالية الحكم الراشد تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم الشفافية لغة واصطلاحا والأسس القانونية للشفافية أما في المبحث الثاني تناولنا النظم الانتخابية من ناحية التعريف والأنواع، في المبحث الثالث تناولنا مختلف مرتكزات شفافية العملية الانتخابية القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثاني : عالجنا في هذا الفصل تقويم شفافية الانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2014 من خلال ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول حالة التحولات السياسية التونسية بعد 2011 المتمثلة في تفكك سلطته التنفيذية و إعادة تشكيل النظام السياسي التونسي من ضمن الفواعل السياسية القديمة المعارضة والجديدة بعد التغير، اما المبحث الثاني تناول مكتسبات النظام الانتخابي بعد التغير الذي شهدته البلاد بعد 2011 تمثلت في المكتسبات المؤسساتية والقانونية والمكتسبات الإجرائية والعملية ، وفي المبحث الثالث تحدثنا عن معيارية الشفافية في الانتخابات التشريعية التونسية لسنة2014 بعد ان تطرقنا لسيرورة الانتخابات التشريعية 2014 ومن خلال مجرياتها تلمسنا بصمات وملامح تجسيد الشفافية في الانتخابات التشريعية.

صعوبات ومعوقات البحث :

نظرا لحداثة التغير الذي حدث في البلاد التونسية وتعلق موضوعنا به صادفتنا صعوبات كبيرة في القيام بهذا البحث وأبرزها قلة المراجع والبحوث الاكادمية لحداثة التجربة ومعظم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا غلب عليها الجانب الإعلامي التحليلي .